



الجامعة جسرا نحو المدينة الحديثة

الحبيب الكزدغلي،
الرجل الذي رأى
ما وراء النّقاب

أكاديهيا

السنة الثّانية • عدد 23 • نوفمبر 2013

الثمن : 2,500 د.ت.

مجلة شهرية تعنى بالحياة الجامعية



2013/1953



• التسجيل الرابع
قرار دون أساس
قانوني !

• المطلوب من وزير
التّعليم العالي

• عبد القادر المهيري
يكتب عن
عودة الجامعة 1986

• خالد النويصر :
خط مهندسي
الثّورة المضادة
من وراء النّقاب

ما وقع منذ سنتين في كلية الآداب بمنوبة، حكاية النقاب، حادثة العلم، مواقف مختلف الأطراف، وحكاية الرئيس المرزوقي والوزيرين بن سالم والعريض مع الكلية يعود إليها العميد القزدغلي بالتذكير والتحليل

الجامعة : جسرا نحو المدنية الحديثة

مازالت أحداث كلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة عالقة بأذهان التونسيين وخاصة الجامعيين منهم في ظل ما تروجه وسائل الاعلام من أخبار عن أخطار التحركات السلفية الجهادية وهب أخبار تذكر، بعد انقضاء سنتين، بصعوبات جمّة عاشت الكلية على وقعها بين حناجر تهتف الله أكبر دفاعا عن الطالبات المنقبات وأخرى تصدح بكلمة ديقاج تفتاديا لسنة جامعية بيضاء، وهاهي الكلية اليوم تشهد أجواء العودة الجامعية لا تخلو كذلك من تعثر بعد سنتين من الأحداث الكبرى التي شهدتها لعل من أبرزها حادثة العلم. وحول السنتين المنقضيتين التقينا بالسيد الحبيب القزدغلي عميد كلية الآداب بمنوبة الذي مدنا بقرائه الشخصية لما وقع.

سألنا السيد العميد عن ما بقي من آثار هذه الأحداث في ذاكرته بعد انقضاء سنتين تقريبا على أحداث كلية الآداب بمنوبة فأجابنا قائلاً : حين نتحدث عن الأحداث التي جدت في كلية الآداب منوبة بعد انقضاء سنتين لا بد أن نتحدث أولاً عن كيفية وقوع هذه الأحداث وانعكاساتها فكلما جدت تعقيدات في البلاد حتى يذكرني الصحفيون وعمامة الناس بوجود ارتباط عميق بين ما مرّت به كلية الآداب بمنوبة من أحداث وبين ما تشهده البلاد من وقائع كأحداث الشعائبي التي رأى فيها الناس امتدادا لما حدث في الكلية وكأنّ هذه الأحداث قد أفرزت نظرة مغايرة للواقع الذي نعيشه.

برزت الأحداث بشكل كبير في 28 أكتوبر 2011 بينما بدأت نقاشاتنا مع الطلبة يوم 25 أكتوبر 2011 أي بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي حول كشف الوجه في قاعة الدروس بالنسبة إلى الطالبات المنقبات حتى أنّ إحدى الأستاذات في الكلية تناقشت مع طالبتها وقتها حول ارتدائها للنقاب في قاعة الدرس وهي التي لم تكن ترتديه سابقا لتردّ الطالبة بكل ثقة قائلة بأنّ الحزب الذي

صعد إلى سدة الحكم يسمح بارتداء النقاب لذلك فهي لا تنوي خلعها. في الحقيقة أردنا من هذه النقاشات مع الطلبة في مبتدئ الأزمة إبعاد الجامعة عن التجاذبات السياسية، كما أردنا إعادة الأمور إلى نصابها بعد تواتر الخطب الدينية في الكلية فتحنّ نعتبر أنّ للخطاب الديني فضاءه المعروف إذ لا تمثل الجامعة فضاء للخطاب الديني ولا للخطاب السياسي بل هي فضاء للعلم ونتاج المعرفة.

وحاولنا اقتناع الطلبة انذاك بأنّ للعمل السياسي فضاءه الخاص داخل الأحزاب وأنّ للخطاب الديني أيضا له مكانه داخل الجوامع ودور العبادة فالخطاب الذي سمعناه في ذلك الوقت في الكلية لم يكن خطابا نقائيا ولا مطالب خاصة بالظروف الجامعية التي يعيشها الطلبة داخل الفضاء الجامعي ولكنه كان خطابا مؤسّسا لمشروع مجتمعي يدعو أصحابه إلى فرضه داخل الجامعة رغم أخذنا بعين الاعتبار ضرورة أن نناقش طلبتنا ونصغي إليهم.

قضية النقاب بالنسبة إليّ هي مسألة حرية لباس ولكنني كمتقف تونسي عشت

ادانة الحزب / 28
الديمقراطي التقدمي /
للاعتصام واستنكار / 11
الممارسات العنيفة /
ضد اطار التدريس / 2011
والعمادة بالكلية.

رفض احد الاساتذة بقسم العربية بكلية الآداب منوبة / 22
دخول طالبة منتقبة الى قاعة الامتحان. وتذكر بعض /
الطالبات ان زميلتهن المنقبة بالسنة 2 نظام امد بقسم / 11
العربية قد اعفيت من الامتحان رغم انها اختارت ان /
تكشف وجهها امام احدى الاداريات شريطة ان تواصل / 2011
الامتحان دون ان يطلع على وجهها أستاذها وزملاؤها.

تنديد أساتذة كلية / 14
الآداب بمنوبة بتعدي /
بعض الطلبة عليهم / 11
وعلى العمادة معتبرين /
النقاب عائقا أمام / 2011
التواصل العلمي.

مراحل بناء تونس الدولة الوطنية وتونس حرية المرأة فأنا أخالف ارتداء النقاب ولكنني في الآن ذاته أحترم الحرية الشخصية فإذا أرادت المرأة أن تلبس النقاب فلها ذلك ولكن أثناء حصة الدرس وحصة الامتحان وأثناء حصص الاشراف على رسائل ختم الدروس وأثناء المثول أمام مجلس التأديب أو مناقشة الأطروحة فلا بد من كشف الوجه فلا يعقل أن يشرف استاذ على أطروحة طالبة لمدة خمس سنوات وهو لا يعرفها.

من هذا المنطلق أعتبر النقاب لباسا تختلف حوله ولكن الموضوع بالأساس كان متمحورا حول الضرورة البيداغوجية التي تستدعي كشف الوجه فالطبيب مثلا مطالب بأن يضع واقيا على أنفه وفمه حتى لا ينقل الجراثيم إلى المريض الذي يجري له عملية جراحية وهي ضرورة ومقتضيات الدرس أيضا تفرض أن يقوم الأستاذ بتقديم درس جاد صحيح أن مهمة الأستاذ أن تتمثل في تقديم المعلومة ولكن الأهم من قيمة وصول المعلومة إلى الطالب هو التفاعل الايجابي مع هذه المعلومة، فالقضية هي قضية تحاورية تفاعلية والتعليم العصري قائم على التحوار وليس على التلقين أي كيفية جعل المتلقي أي الطالب يتفاعل مع الدرس.

وحول تواصل الأحداث لمدة سنتين كاملتين في كلية الآداب دوننا عن غيرها من الكليات الأخرى في الجمهورية التونسية رغم وقوع أحداث مشابهة لقضية النقاب في كلية الآداب بمنوبة سألنا السيد الحبيب القزدغلي عن الاسباب التي تقف وراء هذا الأمر فأفادنا قائلا:

سأقدم بعض الاجابات ولكنني اعتقد أن اجاباتي ستكون ذاتية بعض الشيء وبعيدة نوعا ما عن الموضوعية وأظن أن طرفا ثالثا يمكن أن يدرس الموضوع بعد سنتين من الأحداث بكلية الآداب بمنوبة بموضوعية وأن

29 / قرار المجلس العلمي بتعليق الدروس في كلية الآداب بمنوبة ليوم واحد نظرا لاستحالة العمل بسبب الاعتصام المتواصل للمدافعين عن النقاب بالكلية. 01 / 11 / 2011

يقوم بالاستقصاء في هذه القضية كفريق صحفي مثلا وذلك لمحاولة فهم وتحليل قضية كلية منوبة وهو الطرف الوحيد الذي يمكن له أن يجيب عن هذا السؤال بشكل دقيق فأنا أعتبر أنني طرف في القضية لذلك أخشى أن يكون حكمي ذاتيا، مفتقرا إلى الحياد.

ما حدث في كليتنا حسب تفسيري الشخصي كان مرده الأساسي رمزية كلية

الآداب بمنوبة فهذه الأحداث اعتمدت بالأساس على الإعلام ورغم أن الظاهرة بدأت في كلية سوسة يوم 07 أكتوبر 2011 ولكن لم يكن لها ذلك الصدى الكبير وهو ما يجعلني استنتج أن هذه القضية اعتمدت على الترويج والإعلام بالإضافة إلى الاعتماد على الجانب الرمزي وقد لاحظت أن هذه الجماعات اعتمدت في تلك الفترة على اشهار كل ما كانت تقوم به من أعمال وخطابات،

06 / 12 / 2011

تعنيف عميد كلية الآداب والاعتداء بالعنف على أستاذ بقسم الفرنسية وقرار المجلس العلمي المنعقد للمرة الاولى خارج اسوار الكلية بتعليق الدروس في انتظار تدخل الجيش لفك الاعتصام.

01 / 12 / 2011

توزيع المعتصمين لبيان شددوا فيه على عزمهم مواصلة الاعتصام من اجل ضمان حق المتقبات في اجتياز الامتحانات والترخيص في الحصول على مصلى بالكلية والتأكيد على رفضهم التام توجيه مطالبهم نحو التداول السياسي الذي يخدم طرفا سياسيا دون آخر.

الأولوية للعلم وهو ما دفع بي شخصياً إلى توظيف كل ما هو متاح لتجاوز الأزمة فكنّت أقترح على من يصرون على تكريس الخطاب الديني داخل الجامعة بكوني مستعداً لتوظيف سيارتي وحافلة الكلية لنقلهم إلى المسجد لأداء الصلاة لكنهم كانوا يرفضون هذه المقترحات ويصرون على أن يكون

لتونس ما بعد الثورة، الأول تصوّر رجعيّ يعود بتونس إلى الوراء والثاني تصور حداثي يدفع بالبلاد إلى الأمام. فكل الثورات التي حصلت في العالم كانت إماً تجود بالتقدم والرقي وتجاوز عقبات الماضي أو أنها كانت تزيد من تعكير الأوضاع داخلها فتعود بها إلى الوراء.

فإلى جانب وجودهم في القاعات باللباس المميز فإنهم كانوا يحملون آلات التصوير لتوثيق كل الأحداث التي كانت تطرأ على الكلية وحتى تلك التي كانوا يعمدون فيها إلى التهجم على الاساتذة وأعضاء المجلس العلمي وعميد الكلية.

فهم كانوا يصوّرون كل ما يقومون به إلى حدّ أن إحدى الصحفيات الفرنسيات في أواخر شهر ديسمبر 2011 قد زارت موقعهم على الانترنت ولاحظت أنهم لا يتورعون في ابراز اعتداءاتهم المتكررة على أساتذة الكلية لقد كانوا يفتخرون بما يقومون به فبالإضافة



منتصف بن سالم

نشاطهم داخل الكلية وأن يسجلوا حضورهم في الجامعة وهو ما كنّا نراه في شكل لباس كالنقاب أو مظهر معين كاللحية فهي كلها كانت عناصر جلب للانتباه في ذلك الوقت.

بعد سنتين من النزاع سألنا السيد العميد عن قراءته الشخصية لمسار تدخل سلط الاشراف وخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأحداث التي شهدتها كلية الآداب بمنوبة فكان جوابه كالآتي : بالطبع للوزارة ولرئاسة الجامعة مجال للتدخل في شؤون الكلية والمؤسسات الجامعية فهي سلط اشراف ونظامنا الجامعي يقوم على هذه الحلقة المترابطة بين المشرف والمشرف عليه والمشرف هو الولي ومن وظائفه حماية

وحول مسألة الرمزية بالنسبة مؤسسات البلاد وإلى مؤسسة جامعية ككلية الآداب بمنوبة بشكل خاص قال العميد :

لم نخطئ في هذا فهذه الرمزية التي تحدثت عنها بالنسبة إلى كلية الآداب بمنوبة هي من جلبت إليها تلك الأحداث وأحداث مشابهة طالت أماكن أخرى كمؤسسة التلفزة التونسية وهي رمز للإعلام وما طرأ على قصر العبدلية أيضا من اعتداء على الفنانين وما حدث أيضا أمام المسرح البلدي هو مهاجمة لرموز القطاع الثقالي والفني، إذن كانت هناك رمزية لكل مكان أو مجال وقع الاعتداء على رواده.

القضية إذا لم تكن مهاجمة كلية الآداب في حدّ ذاتها حسب تفسيري الشخصي ولكن التمكن من رموز الجامعة التونسية. فما وقع في 07 مارس 2012 من المطالبة بتنحية العميد عن كلية الآداب بمنوبة ثم تحول المسألة إلى حادثة اليمّة هي حادثة العلم لم تحدث في أماكن أخرى، هي تلك الحادثة، دليل على ما أسلفت.

مشكاة الأنوار أيضا في ساحة الكلية كانت عرضة للطمس إذ كان هؤلاء يقومون بتغليفها بأقمشة سوداء في محاولة لإخفاء رمزيها، أتمنى أن تنجز دراسة عميقة حول أحداث كلية الآداب بمنوبة فالجامعة ليست مكانا لردود الفعل ولكنها فضاء لدراسة الظواهر. فمدرستنا العصرية قامت على مجموعة من القيم، لعل من أبرزها الحوار كما أنّ جامعتنا التونسية تأسست على إعطاء



علي لعريضي

إلى تصوير من يعتبرونه عدوا لهم كانوا يكفرونه أيضا.

كلية الآداب بمنوبة -حسب رأيي- كانت قلعة للتصدي إلى الاستبداد وقلعة للحريات الأكاديمية وقد سرى في اعتقاد هؤلاء أنّ التمكّن من كلية منوبة هو بمثابة التمكّن من الجامعة التونسية بأكملها وقد فهم التونسيون لاحقا أنّ كل ما كان يدور في الكلية من أحداث هو عبارة عن صراع بين تصوريين

عميد كلية الآداب بمنوبة يصف الجامعة بـ «المحتلة» ويؤكد إبطار التدريس لن يدخل الكلية إلا بعد مغادرة «الغريب». طالب إسلامي في الكلية : الاعتصام لن يفكّ قبل الاستجابة للمطالب

19

12

2011

تحولت عناصر من الحرس الوطني ظهر الخميس إلى مقر كلية الآداب والفنون والإنسانيات، حيث أجرت أمام مدخل هذه المؤسسة الجامعية مفاوضات مع ممثلي المعتصمين لحثهم على فك الاعتصام بطرق سلمية.

08

12

2011

دخول عضو حركة النهضة «سمير ديلو، للتفاوض مع المعتصمين في كلية الآداب بمنوبة وعميد الكلية يتصل بوكيل الجمهورية السيد طارق شكوة قصد الاعلام بضرورة اتخاذ اجراءات ضد المعتصمين.

08

12

2011

احترام النواميس والقوانين وقامت بتحميل العميد المسؤولية كاملة وانحازت إلى صف من يخالفون القانون.

يوم 07 مارس 2012 الذي شهد حادثة العلم كان صدمة لكل التونسيين ولكل من تابع أحداث كلية الآداب من داخل تونس ومن خارجها، وقد كانت خولة الرشيدي وهي ابنة كلية الآداب تلك التونسية التي اندفعت في حالة غضب قصوى للدفاع عن رمز البلاد. في نفس اليوم وجدنا السيد علي العريض وزير الداخلية آنذاك في برنامج حوارى تلفزيوني يسأل عن حادثة العلم فيوجه أصابع



خولة الراشدي

الاتهام إلى الإعلام ثم يحملني مسؤولية ما حدث ويتهمني بتأجيج الأوضاع المتوترة في الكلية وكلامه موثق ولا يمكنني تحريفه. وقد كان وزير الداخلية يقصد بكلامه أننا تسببنا في ذلك إذ أحلنا عددا من الطلبة المخالفين للنظام الداخلي للكلية يوم 02 مارس 2012 على مجلس التأديب، بالرغم من أننا لم نلهم على المجلس إلا بعد فترة دامت شهرين كاملين تحلينا خلالهما بالكثير من الصبر فالتهمج المتكرر على الأساتذة

فردّ الوزير المنصف بن سالم بأنها استشارة حول الموضوع ولا بدّ أن نحتكم إلى القضاء فانظرنا ردّ القضاء على هذه الاستشارة.

ويوم 12 فيفري 2012 قامت المحكمة الادارية بالردّ على طلب الاستشارة الذي قدّمته وزارة التعليم العالي وقد عادت المحكمة الادارية إلى القانون المنظم للجامعة التونسية وهما فصلان بالأساس الفصل 30 وهو الذي يحدّد مسؤولية العميد المتمثلة في جانبين: ضمان أمن المؤسسة وضمان حسن سير الدروس فإن تلتقت مسألة اتخاذ قرار بكشف الوجه أثناء الدرس بهذين الجانبين فلعميد والمجلس العلمي اتخاذ مثل هذه القرارات وقد أعطيت المجالس العلمية هذه الصلوحية حسب القانون وقد ارتأت المحكمة الادارية عدم وجود مخالفة في اتخاذ هذه القرارات من قبل الكلية.

ووجب في هذه الحالة أن يكون موقف سلطة الاشراف مساندا للقرار الصادر عن المجلس العلمي للكلية وليس العكس ووجب على الوزارة في ذلك الوقت أن تكون مع القانون وتدعو المخالفين من الطلبة إلى الامتثال إلى القرار الصادر عن المؤسسات الجامعية.

وهذا هو التخلي الاول والعيب الأول للوزارة في المسألة وأصرّح بهذا الأمر بكل مسؤولية : الوزارة لم تدعم المجلس العلمي في تطبيق القرارات التي كفلها لنا القانون، الموضوع لم يكن خلافا حول النقاب بالأساس ولكن رفض المنقبات الامتثال للقانون.

وقد تحوّل الأمر فيما بعد إلى تحميل المجلس العلمي والاساتذة المسؤولية ثم تطوّر الأمر ليتحوّل إلى التركيز على العميد في حين أن العميد له جزء من المشمولات ولكنّه ناطق عن المجلس العلمي، فكلّ ما صرحت به هو نقل لإرادة المجلس العلمي.

الوزارة في تقديري شجعت في تلك الظروف من حيث تدري أو لا تدري على عدم

المؤسسة الجامعية.

فظاهرة النقاب آنذاك كانت ظاهرة جديدة على الجامعة التونسية وفي تعاملنا مع هذه الظاهرة في الكلية أردنا أن نبقيا في اطارها الجامعي اي في الجانب العلمي الأكاديمي وقد قمنا بذلك عبر اعتماد الأطر التي يسمح بها القانون وقمنا بإصدار قرار



منصف المرزوقي

عن المجلس العلمي في 02 نوفمبر 2011 ينظّم عملية حجب الوجه وقد أعلمنا رئيس الجامعة وهو بدوره قام بإعلام الوزارة.

ولما استفحلت الأحداث في الكلية كان لنا لقاء أول مع السيد وزير التعليم العالي يوم 31 ديسمبر 2011 وقد قمت بهذا اللقاء الأول مع الوزير رفقة كل مكونات الكلية من نقابات الاساتذة والطلبة والموظفين وقد كان ردّ فعل الوزير آنذاك بأنه سيسعى إلى حل المشكلة وأنه سيعرض الموضوع على المحكمة الادارية. وقد أوضحت له حينها بأن المحكمة الادارية يقصدها العموم للتظلم من تصرف وزير أو رئيس جامعة أو عميد عندما لا يشعرون بالإنصاف أو يسري في اعتقادهم ذلك وليس لفضّ مشكلة النقاب في الكلية،

14 عقد النقابات الاساسية للتعليم
/ العالي اجتماعا طارئا بمدرج
12 قرطاج الحادثة عقب قرار
/ اغلاق الجامعة من قبل المجلس
العلمي لكلية الآداب والفنون
والانسانيات. 2011

12 عقد اجتماع للأساتذة
/ واجتماع ثان للنقابة الاساسية
12 للأساتذة استنكارا للندوة
/ الصحفية التي اعد لها
المعتصمون في كلية الآداب
وتعتهم في فك الاعتصام. 2011

10 تصويت مجلس النقابات
/ الأساسية على قرار منع ارتداء
12 النقاب في المؤسسات الجامعية
/ على خلفية احداث كلية الآداب
والاعتصام الذي أدى الى غلق
2011 الكلية وتعليق الدروس.

ورفض الطالبات المعنيات الامتثال للقانون هو السبب الاساسي في احالة هؤلاء الطلبة على مجلس التأديب وليس ارتداء النقاب في حد ذاته.

والطالبتان اللتان أخلناهما على مجلس التأديب من ضمن المحالين عليه هما من تهجمتا على مكتبي فيما بعد وليس من



وهي سابقة في تونس إذ لم يسبق أن رفعت قضية ضد مدير أو عميد مؤسسة جامعية في تونس وأعتبر أن التّهجم على مكتبي لم يكن حسب تقديري تهجماً على شخصي فقط بل تهجماً على الدولة فالوثائق والملفات التي تمّت بعثرتها في مكتبي كانت ملفات رسمية خاصة بالدولة التونسية وليس بشخص العميد، فالعميد هو جزء من السلطة البيداغوجية فأنا موظف لدى الدولة، أما نشاطي السياسي فهو نشاط أعطاه خارج اسوار الكلية وقد ارتأيت في موقف الوزارة آنذاك انحيازا إلى طرف على حساب طرف آخر لسوء الحظ.

وحول الأطراف التي تضامنت معه في القضية أفادنا السيد الحبيب القزدغلي: لقد كنت مهّداً في هذه القضية بقضاء خمس سنوات من السجن وقد لقيت تعاطفا كبيرا من الزملاء في تونس وخارجها وقد ارتأى الكثير أنّ هذه القضية هي محاولة ثانية لتركيع الجامعة التونسية.

أما المرحلة الثالثة فهي تحوّلي إلى هدف للاغتيال السياسي على إثر اعلان وزارة الداخلية في 28 أوت 2013 عن إدراج اسمي ضمن القائمة المستهدفة بالاغتيالات من قبل الارهابيين في تونس وأنا الآن تحت الحراسة. وأعتقد أنّ ما عاشته الكلية لم يكن خاصا فقط بالكلية فكل خريجي الكلية والزملاء والأولياء كانوا معنيين بالموضوع وقد وجدنا تضامنا من الأسرة الجامعية في كامل أنحاء الجمهورية وأصبحت هذه الحركة التضامنية من قبل كل من أراد الدفاع عن الكلية إلى منظمة للدفاع عن الكلية والجامعة بصفة عامة.

وقد تضامن معنا عدد من المحامين من

تونس ومن الخارج فقدنا بعضهم للأسف كالشهيد شكري بلعيد وفوزي بن مراد إضافة إلى عدد من الجمعيات والمؤسسات العريقة في البلاد كالاتحاد العام التونسي للشغل وفي كلّ مرة كان يحضر وفود سواء من فرنسا أو من أمريكا فهم تعاطفوا ليس بحثا عن التدخل في شؤوننا ولكن لأنهم افتقدونا في ظلّ انشغالنا بما يدور من أحداث من حولنا. وقد لاحظت أنّ القضاء قد بذل مجهودا كبيرا في القضية للبحث عن الحقيقة رغم أنّ القضاء كانوا بدورهم عرضة للضغوط.

وحول العودة الجامعية لسنة 2013-2014 سألتنا السيد العميد عن أجواء عودة الطلبة إلى مقاعد الدرس بكلية الآداب وأثار بعض تصريحات المسؤولين في البلاد مؤخرا حول عدم منع النقاب في الجامعات التونسية كوزير التعليم العالي حول فأجابنا: ما نعيشه اليوم من أخطار الارهاب ومن أخبار تتناقلها وسائل الاعلام بوجود علاقة بين من الاغتيالات وبين أنصار الشريعة وهي جماعة قام رئيسهم أبو عياض عشية 08 مارس 2019 بالقاء خطبة أمام أسوار كلية الآداب قد جعل الرأي العام اليوم يرفض امكانية وقوع أحداث جديدة كتلك الأحداث التي حصلت في كلية الآداب منذ سنتين وحتى الحكومة نفسها اليوم أصبحت توجه أصابع الاتهام إلى أولئك الذين كانوا يحابونهم بالأمس.

أذكر جيّدا أنّ السيد المنصف المرزوقي الذي لم يكن حينها رئيسا للجمهورية التونسية ساندني يوم 30 نوفمبر 2011 حين قام أولئك الغرباء عن الكلية بالاعتداء عليّ أمام باب الكلية في مكالمة هاتفية وكان أول من هاتفني للمساعدة حينها قائلًا: أرجوك أن تبلغ زملاءك انكم على حق وأنا معكم وأعدك وأعد زملاءك بأنني سوف أقوم بأول زيارة إلى كلية الآداب بمنوبة بعد أن يتم انتخابي.

مشمولات الوزير أن يطّلع على جميع مجالس التأديب التي تقام في المؤسسات الجامعية إذ قال الوزير حينها أنّي لم استشره في مسألة احالة الطلبة على مجلس التأديب.

أما عن السنة الثانية من أحداث كلية الآداب بمنوبة فقد أفادنا السيد الحبيب القزدغلي: السنة الثانية تميزت بتوظيف القضاء في أحداث كلية الآداب وذلك برفع قضية ضديّ

16	تواصل اجتماعات	18	اعلان المعتصمين	22	قرار مجلس الجامعة بإرسال	31	اللقاء الأول بين
/	اساندة كلية الآداب	/	بكلية الآداب بمنوبة	/	لجنة مستقلة للتفاوض مع	/	وزير التعليم
12	لبحث الحلول الممكنة	12	تواصل اعتصامهم	12	المعتصمين لفك الاعتصام	12	العالي وعميد كلية
/	لفك اعتصام النقاب	/	في الكلية رغم قرب	/	وتسهيل عودة الطلبة الى	/	الآداب لتدارس
2011	بكلية الآداب والفنون	2011	عطلة السداسي	2011	المسار الطبيعي للدرس	2011	قضية النقاب في
	والانسانيات بمنوبة.		الاول.		والامتحانات ما بعد العطلة		الجامعة

2012 / 03 / 06

باشرت فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بمتوبة البحث في ملاسبات قضية الاعتداء على مكتب العميد على اثر شكوى تقدمت بها طالبتان منقبتان إلى الفرقة المذكورة وما أفادتتا به بأنهما توجهتا الى مكتب العميد الكزدغلي لاستفساره حول القرار المتعلق بطرد إحديهما من الكلية لمدة 6 أشهر في جو مشادة كلامية بينهما وبينه.

2012 / 03 / 07

المطالبة بتتحية العميد عن تسيير كلية الآداب بمتوبة وحدث واقعة العلم التي كانت صدمة لكل التونسيين ولكل من تابع أحداث كلية الآداب من داخل تونس ومن خارجها، وخولة الرشيدى، وهي طالبة بكلية الآداب، اندفعت في حالة غضب قصوى للدفاع عن رمز البلاد.

2012 / 03 / 08

قيام أبو عياض رئيس جماعة انصار الشريعة بالقاء خطبة أمام أسوار كلية الآداب بمتوبة.

2013 / 05 / 02

الحكم بعدم السماع الدعوى لفائدة العميد الكزدغلي وإدانة الطالبتين اللتين تقدمتا بالدعوى القضائية ضده.

2013 / 08 / 28

ادراج اسم عميد كلية الآداب ضمن القائمة المستهدفة بالاعتقالات من قبل الارهابيين في تونس وهو الآن تحت الحراسة المشددة.



وحول ما يتوقع السيد الحبيب الكزدغلي لمستقبل الكلية التي يشرف على تسييرها والمستقبل الجامعة التونسية ككل افادنا السيد العميد قائلاً : الجامعة كغيرها من المؤسسات في البلاد تعاني من مشاكل عدة ولولا وجود هذه المشاكل في مؤسسات الدولة لما كنا شهدنا ثورة في البلاد ولكن هذا لا يعني عدم وجود مكاسب وعلينا أن نحافظ على هذه المكاسب ونطورها. بالطبع هناك اخطار تتهدد تونس ما بعد الثورة ومسؤوليتنا أن نتفادى هذه الأخطار فلكل منا مهمة وله مجموعة من الأهداف عليه أن يسعى إلى تحقيقها للصالح العام وعلينا أن نقوم بمهامنا على أكمل وجه.

وتقع على كاهل الجامعيين مسؤولية كبرى ويجب أن يساهموا في تطوير الجامعة التونسية من خلال تفعيل نشاطات مؤسساتهم الجامعية على أن تكون الحرية اطار هذه الجهود حتى تعود الجامعة إلى وظيفتها الأساسية وهي تبليغ المعرفة وإعادة انتاجها، فالجامعة هي جسرنا نحو المدنية الحديثة.

ريبورتاج : سمية بالترجب

ومازلنا أنا وأساتذة الكلية إلى يومنا هذا نتنظر زيارة السيد رئيس الجمهورية وقد فاز في الانتخابات وأصبح رئيسا للبلاد.

كما أن السيد رئيس الجمهورية لم يقيم بدعوتي إلى حفل تكريم الطالبة خولة الرشيدى فما قامت به خولة الرشيدى كان عملا عظيما يستحق كل تكريم من طرف الدولة التونسية ولكن كان على رئيس الجمهورية أن يدعو الاسرة الجامعية للكلية ايضا التي كانت حاضنة لهذا الحدث الكبير.

أما عن آخر توظيف لأحداث منوبة فكان مع انطلاق الحوار الوطني في السنة الفارطة إذ أقحم السيد رئيس الجمهورية مسألة النقاب مهاجما الاساتذة وقائلا بأي حق تمنع طالبة منقبة من دخول قاعة الدرس.

أما عن تصريحات الوزير فلا وجود هذه السنة لأي طالبة منقبة مسجلة في أقسام كلية الآداب بمتوبة، نلاحظ في بعض الأحيان وجود بعض المنقبات في ساحة الكلية ولكنهن على الأغلب لسن طالبات من الكلية بل هي محاولة لجس النبض.

02 / حالة عدد من الطلبة المخالفين لقانون النظام الداخلي للكلية على مجلس التأديب.

02 / 03 / 2012

12 / رد المحكمة الادارية على استشارة وزارة التعليم العالي بشأن قرار المجلس العلمي للكلية حول مسألة كشف الوجه في قاعات الدرس وتمكين العميد والمجلس العلمي للكلية من تحديد الصيغ الكفيلة بضمان أمن الكلية وحسن تسيير الدروس في المؤسسة الجامعية بما في ذلك قرار كشف الوجه في قاعة الدرس والامتحان.

02 / 2012